

النقل العمومي أم لضربه؟

حبه الكابتن

وعن مدى التزام الشركة بالتعامل مع السيارات العمومية وحدها، حملنا التطبيق واستخدمناه على مدى ثلاثة أيام متنوعة، ومع سائقين مختلفين في وجهات متنوعة، فتأكدنا من التزام «كريم» بالتعامل مع السيارات ذات اللوحات الحمراء، إلا أننا لاحظنا من ناحية التعرف أن حجز السيارة قبل ساعة مثلاً يزيد حوالي \$4 على سعر التوصيلة وهو غير محدد في التطبيق الذي يقدم أحياناً حسومات يخال العميل أنها تضاف مباشرة إلى حسابه، غير أن الاستفادة منها لا تتم إلا بعد استعمال الشعار المرافق لها أو الضغط عليها. ومن المآخذ الملاحظة عدم إمكانية التواصل مع الشركتين إلا عبر الإنترنت بغياب رقم هاتف يمكن أن يلجأ إليه العميل، وهو ما يجعل من التطبيق خدمة موجهة إلى فئة الشباب أولاً كونها الأكثر قرباً من التكنولوجيا وملحقاتها. ووقفاً عند رأي السائقين أنفسهم، أخبرنا اثنان من هذه العينة العشوائية أنهما يعملان في الوقت نفسه مع الشركتين، فيكون السائق متوفراً لدى الأولى وغير متوفر لدى الأخرى حسب الطلب الظاهر. كما يتفق أحياناً السائقون بشكل مسبق على إظهار انشغالهم وعدم قدرتهم على سد الطلب، عندها يرتفع سعر التوصيلة نظراً لقلّة توفّر السائقين، وهو ما يعود بالفائدة عليهم على حساب العميل الذي يضطر إلى دفع تعرفة أعلى. وتؤكد هذه العينة أن الأموال التي تتقاضاها نقداً أو عبر الحساب المصرفي تعود لها مباشرة بعد قطع نسبة 15% منها في حال كان مصدر العميل شركة كريم وحوالي 25% بحالة أوبر. وعن مدى اللجوء إلى سيارات التاجير من قبل الشركتين، يلفت أحد السائقين أنه استثنائي ويتم في حال طلب سيارة فخمة خصوصاً في المناسبات وعند القيام بعروض ترويجية تلجأ إليها أحياناً الشركة.

تعرفة «كريم» المستنتجة من بعض التوصيلات التي لجأنا إليها كعينة بعد تقديرنا للمسافة المجتازة				
نوع السيارة	الوقت الذي استغرقته التوصيلة	عدد الكيلومترات المجتازة	حجز مسبق	التعرفة
اقتصادية	46 دقيقة	حوالي 21 كم	نعم	\$19,59
اقتصادية	18 دقيقة	حوالي 14 كم	كلا	\$10,08
اقتصادية	32 دقيقة	حوالي 10,5 كم	كلا	\$9,05

الاتحاد منذ فترة، وهو في صدد التصعيد والتحضير لاحتجاج أكبر عبر جمع أصحاب مكاتب التاكسي للاتفاق على التحرك». ويرى فياض أن هذه الشركات تحول الأموال التي تجنيها بالدولار مباشرة إلى الخارج، ويلفت إلى أن «وزارة النقل رفعت دعوى قضائية عليها. وحذا حذوها الاتحاد نظراً لعدم التزامها بالقوانين لكونها تملك سيارات تاجير وسيارات خصوصية، إضافة إلى عدم التزامها بتعرفة النقل»، مضيفاً: «اجتمعوا معنا في النقابة، فوضعنا شروطاً عليهم تمثّلت بالالتزام بتعرفة النقل وباعتماد السيارات ذات الأرقام الحمراء، لكنهم لم يلتزموا بها. كما سبق ووقعوا تعهداً بالالتزام بالقوانين وبتعريف النقل لكنهم لم يلتزموا به أيضاً». وعن مدى مجاراة شركات التاكسي في لبنان لهذه الظاهرة عبر خفض تعرفتها، يشرح أن البعض امتثل فيما البعض الآخر لم يخفض تعرفته.

في المقابل، يؤكد أبي ناصيف أن شركة «كريم» تعمل في لبنان مع السيارات المرخصة للنقل العام فقط (اللوحة الحمراء)، الأمر الذي يسهل علينا تطبيق قوانين النقل العام المحليّة. ولكن لا يجب أن ننسى أننا شركة تكنولوجية أولاً، وسرعة التكنولوجيا تفوق سرعة الأنظمة بأشواط، لذلك جهودنا في الإمتثال للقوانين هي عملية مستمرة نركّز كل جهودنا عليها».

للراكب بتقييم التوصيلة وفق سلّم من 1 إلى 5 ويمكنه إعطاء تقييم محدد. كما نتيح للسائق أيضاً تقييم الراكب. وتجدر الإشارة إلى اعتماد الشركة على الشفافية مع زبائنها ومن خلال ميزات التطبيق التي تتيح التنسيق مباشرة بين الراكب والسائق بهدف تلبية الطلب بشكل سريع». ووفق المصدر نفسه، لا تتعامل الشركة إلا مع المركبات المرخصة.

النقابات تستنفر وتواجه

تثير هذه الخدمة حفيظة نقابة السائقين. ويعتبر مروان فياض، رئيس الاتحاد العام لنقابات السائقين وعمال النقل في لبنان أنه، إضافة إلى «امتلاك أوبر وكريم أرقاماً حمراء، تلجأ الشركتان إلى لوحات التاجير الخضراء وإلى السيارات

تحول هذه الشركات الأموال التي تجنيها بالدولار مباشرة إلى الخارج

الخصوصية»، لافتاً إلى تدني أسعارها وعدم التزامها بتعرفة وزارة النقل، إذ أن «تكلفة التوصيلة التي تقدمانها من الأثرافية إلى الحمرا هي \$3 بدلاً من 10000 ليرة لبنانية. من هنا، تقف شركات التاكسي في مواجهةهما. وقد احتج



تتعامل «أوبر» مع أكثر من 2500 سائق، شريك من خلال التطبيق

سيحصلون على أوبر متى أرادوا. وتتركز الشركة على تأمين عروض موثوق فيها وبسعر معقول، وهو ما يتأثر بعوامل عدة مثل الوقت، المسافة المجتازة، زحمة السير وتوفّر السائقين».

ويشرح المتحدث باسم «أوبر»: «تتعامل مع أكثر من 2500 سائق - شريك من خلال التطبيق بالتوازي مع الطلب المتزايد. وسنستمرّ بالدعوة إلى استعمال التكنولوجيا والاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. ونؤمّن فرصاً للسائقين الذين يرغبون بالعمل في أوقات يختارونها بأنفسهم. وتعتمد على نظام تقييم يسمح

ويشير متحدث باسم «أوبر» إلى أن الشركة تتطور بإطراد كل سنة في لبنان، فتؤكد يومياً أنها باتت أكثر شعبية نظراً للأمان والراحة والسهولة التي توفرها الخدمة، إذ تنقل كل شهر عشرات الآلاف من الأشخاص حول بيروت. ويختارها الآلاف أسبوعياً في العاصمة، ويمكنك طلب توصيلة في غضون دقائق في وسط المدينة». وتعمل الشركة بشكل دائم لجعل الخدمة متاحة في كل مكان ولكل شخص. ويضيف المصدر نفسه: «مؤخراً، توسّعنا لتغطية مناطق المدن وغيرها من الأمكنة لتحسين تواجدها فيها والتأكد من أن الناس

مؤشر

اللبنانيون يتوقعون تدهور أوضاعهم المالية

مؤشر ثقة المستهلكين والجمعة الأمريكية في بيروت ثقة المستهلك عن أساس شهري



الذي يتم من خلاله احتساب نتائج المؤشر يجري في نهاية كل شهر، فإن نتائج المؤشر في شهر تشرين الثاني تعكس ثقة المستهلك خلال فترة حل الأزمة، وليس خلال الفترة التي سادت فيها الشائعات والشكوك».

الفرعي للوضع الحالي بنسبة 13% تقريباً، كما ارتفع المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية بنسبة 10% في شهر تشرين الثاني، وهي تشكل نسبة الارتفاع الأعلى لهذين المؤشرين منذ حزيران 2017. ولاحظ غبريل أنه و «بما أن المسح الشهري

في نهاية تشرين الثاني 2017 والالتزام بـ «سياسة النأي بالنفس» عن الصراعات الإقليمية قد خفف من وطأة الأزمة السياسية وحالة عدم اليقين الاقتصادي التي سادت خلال معظم شهر تشرين الثاني. وعلى هذا النحو، تحسنت نتائج المؤشر

من 40 إلى 49 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى؛ وأن الأسر التي يعادل أو يفوق دخلها 2,500 دولار أميركي شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأسر ذات الدخل الأقل. بالإضافة إلى ذلك، سجل العاملون في القطاع العام في الفصل الرابع من عام 2017 مستوى ثقة أعلى من الذي سجله العاملون لحسابهم الخاص، والطلاب، وربات المنزل والعاطلون عن العمل. كما سجل المستهلكون في جبل لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات في الفصل الرابع من العام، تلاهم المستهلكون في شمال لبنان، وبيروت، وجنوب لبنان والبقاع. وسجل المستهلك الدرزي أعلى مستوى من الثقة مقارنة مع المستهلك المسيحي، والسني والشيعي على التوالي. وفي تحليله للنتائج المؤشر قال نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك

أظهرت نتائج مؤشر بنك بيبلس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان للفصل الرابع من عام 2017 أن الغالبية العظمى من اللبنانيين توقعوا أن تتدهور أوضاعهم المالية وبيئة الأعمال خلال الأشهر الستة المقبلة. وفي التفاصيل فإن 11.1% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح توقعوا أن تتحسن أوضاعهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، بينما اعتقد 62.9% منهم أن أوضاعهم ستتدهور، واعتبر 23.1% أن هذه الأوضاع ستبقى على حالها. كما توقع 9% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح خلال كانون الأول 2017 أن تتحسن بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، في حين توقع 67.3% من المواطنين المستطلعين أن تتدهور بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بنسبة 67.5% في تشرين الأول و 67.2% في تشرين الثاني 2017. كما بيّنت النتائج أن المستهلكين المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة

67,3% من المستطلعين توقعوا أن تتراجع بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة